مؤشر السوق العام
8,499.43 نقطة
60.20- نقطة
0.70-٪
إغلاق الخميس 19 نوفمبر 2026



النفط الكويتي
81.29 دولاراً للبرميل

ضمن فعاليات قمة الموارد البشرية والشباب الحكومية لدول «مجلس التعاون» 2026

«الوطني» يحصد جائزة التميز في الموارد البشرية الرقمية على مستوى القطاع الخاص الخليجي



رئيس عمليات الموارد البشرية وصلاحيات النظم جاسم الموسى مع فريقي إدارة الخدمات المصرفية للموظفين وإدارة نظم الموارد البشرية

حصد بنك الكويت الوطني جائزة التميز في «الموارد البشرية الرقمية على مستوى القطاع الخاص» ضمن فعاليات قمة الموارد البشرية والشباب الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2026، والتي تعد من أبرز المنصات الإقليمية المعنية بتطوير رأس المال البشري وتعزيز الابتكار المؤسسي وتمكين الكفاءات في دول الخليج.

وأقيمت القمة يومي 20 و21 أكتوبر بمشاركة نخبة من القيادات وصناع القرار والخبراء والمتخصصين في مجالات الموارد البشرية وإدارة المواهب والتحول المؤسسي.

وتحتفي هذه الجوائز منذ أكثر من عقد بالمؤسسات والمبادرات الرائدة التي تسهم في تطوير رأس المال البشري، ودعم الابتكار وتمكين الشباب، وتعزيز الجاهزية لمواكبة متطلبات المستقبل في مختلف القطاعات.

وتكرم فئة «الموارد البشرية الرقمية» المؤسسات التي تنجح في توظيف التقنيات الرقمية وأدوات الذكاء الاصطناعي لتطوير ممارسات الموارد البشرية وتعزيز كفاءتها، من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين الوصول إلى الخدمات وتطوير تجربة الموظف ورفع كفاءة العمليات وتعزيز مستويات المرونة والإنتاجية والاستدامة المؤسسية.

وجاء فوز بنك الكويت الوطني تقديرا لمشروع متكامل للتحول الرقمي في الموارد البشرية ركز على تطوير الخدمات المقدمة للموظفين وتحسين سهولة الوصول إليها وتعزيز تجربة المستخدم عبر مجموعة من المبادرات الرقمية المترابطة التي دعمت استراتيجية البنك للتحول الرقمي ورسخت نموذجا أكثر كفاءة ومرونة في إدارة رأس المال البشري.

ومن أبرز المبادرات التي أسهمت في هذا الإنجاز إطلاق الخدمات الائتمانية الرقمية للموظفين بشكل متكامل عبر بنك «وياي»، والتي أتاحت للموظفين التقدم بطلبات المنتجات الائتمانية واستكمال جميع الإجراءات والحصول على الموافقات إلكترونيا دون الحاجة إلى أي مستندات ورقية ومن خلال التوقيع الإلكتروني، وتعد هذه المبادرة من أوائل الحلول الرقمية المتكاملة من نوعها في القطاع المصرفي الكويتي، حيث أسهمت في تبسيط الإجراءات وتعزيز خصوصية الموظفين وتسريع دورة إنجاز الطلبات ورفع مستوى الراحة والمرونة في الحصول على الخدمات المالية.

كما أطلق البنك منصة «NBK HR Pedia» كمساعد رقمي ذكي يعمل على مدار الساعة ويوفر للموظفين إجابات فورية ودقيقة عن الاستفسارات المتعلقة بالموارد البشرية، الأمر الذي ساهم في تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات وتعزيز قدرات الخدمة الذاتية للموظفين وتسريع الاستجابة للاستفسارات اليومية.

وفي إطار جهوده لتطوير البنية الرقمية لإدارة الموارد البشرية، أنجز البنك مشروع رقمنة وأرشفة ملفات الموظفين بالكامل، حيث تم تحويل أكثر من 4,000 ملف موظف من السجلات الورقية إلى أرشيف إلكتروني آمن ومتكامل، ما أتاح الوصول إلى البيانات والوثائق بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وعزز مستويات الحوكمة وحماية المعلومات والجاهزية الرقابية، إلى جانب الحد بشكل كبير من الاعتماد على المستندات الورقية ومتطلبات التخزين التقليدية.

كما عمل البنك على توسيع نطاق الاستفادة من تقنيات أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) في عدد من الإجراءات التشغيلية الروتينية، بما ساهم في تقليل التدخلات اليدوية والحد من الأخطاء وتحسين مستويات الكفاءة التشغيلية وسرعة إنجاز المعاملات.

أكد جاهزية عالية للتعامل مع السيناريوهات الاستثنائية والتحديات المتغيرة

«بيت التمويل» يعزز مرونته التشغيلية بتمرين محاكاة الأزمات



المشاركون في تمرين محاكاة الأزمات

في إطار نهجه الاستباقي لتعزيز الجاهزية المؤسسية والمرونة التشغيلية، نفذ بيت التمويل الكويتي، من خلال إدارة استمرارية الأعمال في قطاع المخاطر للمجموعة، تمرينا متقدما لمحاكاة الأزمات، شمل سيناريوهات استثنائية واقعية ومعقدة تحاكي تداعيات محتملة للتطورات الجيوسياسية والمتغيرات الإقليمية والعالمية.

وهدف التمرين إلى اختبار الجاهزية الفعلية للمؤسسة في بيئة تحاكي ظروف الأزمات الواقعية، وقياس فاعلية خطط استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، وسرعة الاستجابة واتخاذ القرار، إلى جانب اختبار مستوى التنسيق والتكامل بين الإدارات الحيوية والفرق المعنية، بما يدعم استمرارية العمليات والخدمات المصرفية الحيوية في مختلف الظروف. وجرى تصميم السيناريوهات بصورة ديناميكية ومتدرجة لاختبار قدرة الفرق المعنية على التعامل مع تطورات متسارعة ومتزامنة، وتقييم آثارها، وتحديد الأولويات، واتخاذ القرارات المناسبة في وقتها المناسب، بما يعكس طبيعة الأزمات الحديثة التي تتسم بالتعقيد وسرعة التغير والترابط بين المخاطر.

ويكتسب التمرين أهمية إضافية في ظل ما تشهده المنطقة والعالم من تطورات جيوسياسية واقتصادية متسارعة، الأمر الذي يعزز أهمية الانتقال من مفهوم الاستعداد التقليدي للأزمات إلى المرونة التشغيلية والجاهزية المستمرة والتي تبين قدرة بيت التمويل الكويتي على التكيف والاستجابة السريعة والتعافي الفعال.

ويأتي تنفيذ التمرين ضمن منظومة متكاملة يتبناها بيت التمويل الكويتي لتعزيز استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات والمرونة التشغيلية، وبما يتوافق مع المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات ذات الصلة، ويسهم في تعزيز قدرة البنك على مواصلة تقديم خدماته الحيوية بكفاءة وموثوقية في مختلف الظروف.

عززت حيازاتها من أدوات الدين الأميركية بـ 11,828 مليار دولار خلال عام

71,254 مليار دولار استثمارات الكويت في سندات الخزانة الأميركية بنهاية سبتمبر

أحمد مغربي

ارتفعت حيازة الكويت من سندات وأذون الخزانة الأميركية إلى 71,254 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2026، مقارنة مع 59,426 مليار دولار في الشهر ذاته من العام الماضي، بزيادة بلغت 11,828 مليار دولار، وبنسبة نمو سنوية 19,90٪، وفق أحدث بيانات نظام رأس المال الدولي (TIC) الصادرة عن وزارة الخزانة الأميركية، والتي أظهرت ارتفاع قيمة الحيازات المسجلة للكويت من أدوات الدين الحكومية الأميركية خلال فترة المقارنة السنوية. وأظهرت البيانات أن حيازات الكويت حققت زيادة بلغت 5,202 مليارات دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، مقارنة بمستواها البالغ 66,052 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2025، بنسبة نمو بلغت 7,88٪، في حين سجلت انخفاضا على أساس شهري بقيمة 1,703 مليار دولار، مقارنة مع 72,957 مليار دولار بنهاية أغسطس الماضي، بتراجع نسبته 2,33٪. وبحسب توزيع الحيازات الكويتية وفق آجال الاستحقاق، استحوذت سندات وأوراق الخزانة طويلة الأجل على النصيب الأكبر من الإجمالي، بقيمة بلغت 68,833 مليار دولار بنهاية سبتمبر، بما يمثل 96,60٪ من إجمالي الاستثمارات المسجلة، مقابل 2,421 مليار دولار لأذون الخزانة قصيرة الأجل، تشكل النسبة المتبقية البالغة 3,40٪. وسجلت الحيازات طويلة الأجل زيادة سنوية بقيمة 10,710 مليارات دولار، وبنسبة نمو 18,43٪، مقارنة مع 58,123 مليار دولار في سبتمبر 2025، بينما انخفضت على أساس شهري بقيمة 1,928 مليار دولار، وبنسبة 2,72٪، قياسا بمستواها البالغ 70,761 مليار دولار في أغسطس الماضي.

في المقابل، ارتفعت حيازات الكويت من أذون الخزانة قصيرة الأجل بنسبة 85,80٪ على أساس سنوي، بزيادة بلغت 1,118 مليار دولار، مقارنة مع 1,303 مليار دولار في سبتمبر من العام الماضي، كما سجلت نموا شهريا بنسبة 10,25٪، بزيادة قدرها 225 مليون دولار عن مستواها البالغ 2,196 مليار دولار بنهاية أغسطس 2026.

وتكشف حركة الحيازات الكويتية خلال العام الحالي عن ارتفاع رصيدها من 66,269 مليار دولار في يناير إلى 67,557 مليار دولار في أبريل، قبل أن ينخفض إلى 66,808 مليار دولار في مايو، ثم يرتفع إلى 68,818 مليار دولار في يونيو، و69,234 مليار دولار في يوليو، وصولا إلى 72,957 مليار دولار في أغسطس، قبل تراجعه إلى 71,254 مليار دولار بنهاية سبتمبر.

وتشير هذه التطورات إلى أن الرصيد المسجل للكويت في نهاية سبتمبر ظل أعلى من مستواه في نهاية العام الماضي، على الرغم من انخفاضه مقارنة بالشهر السابق، فيما أظهرت البيانات اختلاف اتجاهات التغير بين السندات طويلة الأجل والأذون قصيرة الأجل خلال الشهر.



الحيازات الخليجية

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، حافظت المملكة العربية السعودية على صدارة الدول العربية المدرجة ضمن قائمة أكبر الحائزين لسندات الخزانة الأميركية، بإجمالي 135,904 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2026، مقارنة مع 141,234 مليار دولار في أغسطس الماضي، بانخفاض شهري بلغ 5,330 مليارات دولار وبنسبة 3,77٪.

وعلى أساس سنوي، سجلت الحيازات السعودية زيادة بلغت 1,733 مليار دولار، وبنسبة 1,29٪، مقارنة مع 134,171 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2025، فيما توزعت حيازاتها في نهاية سبتمبر 2026 بين 112,790 مليار دولار من سندات وأوراق الخزانة طويلة الأجل، و23,114 مليار دولار من أذون الخزانة قصيرة الأجل.

وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية عربيا، بحيازات بلغت 108,077 مليارات دولار بنهاية سبتمبر 2026، مقابل 116,096 مليار دولار في أغسطس، بانخفاض شهري قدره 8,019 مليارات دولار وبنسبة 6,91٪، بينما ارتفعت على أساس سنوي بقيمة 4,797 مليارات دولار، وبنسبة 4,64٪، مقارنة مع 103,280 مليارات دولار في سبتمبر 2025. وبلغ إجمالي الحيازات المسجلة للكويت والسعودية والإمارات مجتمعة نحو 315,235 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2026، مقارنة مع 296,877 مليار دولار في الشهر ذاته من العام الماضي، بزيادة سنوية بلغت 18,358 مليار دولار، وبنسبة نمو 6,18٪، وفق احتساب الأرصدة التفصيلية للدول الثلاث.

.. ويسلط الضوء على جهوده في مكافحة الاحتيال الإلكتروني عبر برنامج «مساء الخير يا كويت»



سعود العسكر وعبدالرحمن العوضي ومحمد الزعتري خلال مشاركتهم في «مساء الخير يا كويت»

في إطار التزامه المستمر بحماية عملائه وتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الاحتيال الإلكتروني، شارك بنك الكويت الوطني في برنامج «مساء الخير يا كويت» على تلفزيون الكويت، من خلال مجموعة من المختصين في مجالات الاتصال الرقمي ومكافحة الاحتيال وأمن المعلومات، لاستعراض أحدث الجهود والمبادرات الهادفة إلى تعزيز الأمن السيبراني وحماية العملاء من التهديدات الإلكترونية المتنامية. وشارك في الحلقة كل من مسؤول أول ـ إدارة الاتصال الرقمي سعود العسكر، ومسؤول أول ـ مكافحة الاحتيال عبدالرحمن العوضي، ومدير الاستجابة للحوادث وتوعية أمن المعلومات محمد الزعتري، حيث تناولوا دور البنك في مواجهة أساليب الاحتيال الحديثة ونشر الثقافة الأمنية بين العملاء.

وسلط المشاركون الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه إدارة الاتصال الرقمي في نشر الرسائل التوعوية والتحذيرات الأمنية عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي التابعة للبنك، إلى جانب مساهمتها الفاعلة في دعم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، والتي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي والمصرفي لدى أفراد المجتمع وتعريفهم بأحدث أساليب الاحتيال وكيفية تجنبها. كما استعرضوا أبرز أساليب الاحتيال الإلكتروني المنتشرة حاليا، بما في ذلك عمليات الهندسة الاجتماعية، وانتحال الشخصية، ورسائل التصيد الاحتيالي، إضافة إلى مخاطر التقنيات الحديثة مثل التزييف العميق (Deepfake) واستخدامات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ محاولات الاحتيال بطرق متطورة وأكثر إقناعا. وخلال اللقاء، تم تسليط الضوء على الإجراءات المتقدمة التي يتبعها بنك الكويت الوطني لرصد العمليات المشبوهة ومتابعتها بشكل فوري، إلى جانب آليات التعامل مع بلاغات العملاء والتنسيق المستمر مع الجهات المختصة للحد من مخاطر عمليات الاحتيال. وأكد المشاركون أهمية سرعة الإبلاغ عن أي حالات اشتباه أو تعرض لمحاولات احتيالية، مشيرين إلى أن الإبلاغ المبكر يسهم بشكل كبير في زيادة فرص استرداد الأموال والحد من الأضرار المترتبة على تلك العمليات. كما تناول اللقاء دور فرق أمن المعلومات في حماية بيانات العملاء والأنظمة المصرفية من التهديدات السيبرانية، من خلال تطبيق أحدث المعايير والتقنيات الأمنية وتعزيز منظومة الدفاعات الرقمية بشكل مستمر لمواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال. وفي ختام اللقاء، شدد المشاركون على أهمية وعي العملاء ودورهم الأساسي في منظومة الحماية، داعين إلى عدم مشاركة البيانات المصرفية أو كلمات المرور أو رموز التحقق لمرة واحدة (OTP) مع أي جهة كانت، والتأكد من التعامل فقط عبر القنوات الرسمية للبنك بما يسهم في الحفاظ على أمن الحسابات والبيانات الشخصية. وتأتي هذه المشاركة ضمن جهود بنك الكويت الوطني المتواصلة لتعزيز التوعية الأمنية وترسيخ ثقافة الأمن السيبراني، بما ينسجم مع رؤيته الرامية إلى توفير بيئة مصرفية آمنة وموثوقة لعملائه ومختلف شرائح المجتمع. .

في مطار دبي الدولي.. تشمل تطوير خدمات الضيافة والطعام والترفيه

109 ملايين دولار لتطوير صالات طيران الإمارات

افتتحت طيران الإمارات صالة جديدة للدرجة الأولى في مطار دبي الدولي، ضمن خطة استثمارية بقيمة 109 ملايين دولار لتحديث صالاتها في المطار على مدار عامين، تشمل تطوير خدمات الضيافة والطعام والترفيه والاسترخاء، وذلك وفقا لما نشرته فوربس الشرق الأوسط.

وبدأت الصالة الجديدة، الواقعة في الكونكورس B بمبنى الركاب 3، استقبال المسافرين في 18 نوفمبر، على أن تخصص لركاب الدرجة الأولى لمدة عام تقريبا، قبل تحويلها إلى صالة مطورة لدرجة الأعمال. وتعتزم طيران الإمارات افتتاح صالتين جديدتين للدرجة الأولى في الكونكورسين B و C خلال عام 2027، إلى جانب إنشاء صالة لدرجة الأعمال في الكونكورس C، وتحديث صالات درجة الأعمال الحالية في الكونكورس B.

وتشمل خطة التطوير إضافة مرافق جديدة للعافية والاسترخاء، وأجنحة خاصة لكبار الشخصيات، ومناطق للترفيه والألعاب، فضلا عن توسيع خيارات الطعام وتطوير الخدمات المخصصة للعائلات وأصحاب الهمم.



وقال رئيس طيران الإمارات، تيم كلارك، إن خطة التطوير تتجاوز أعمال التجديد التقليدية، وتهدف إلى توفير تجربة متكاملة للمسافرين تشمل الضيافة والطعام والعافية والترفيه.

وتضم الصالة الجديدة مناطق للاسترخاء والعمل وتناول الطعام، ومحطات للطهي المباشر، ومرافق للاستحمام، إلى جانب مساحات مخصصة للعائلات وأصحاب الهمم. ومع افتتاح صالة جديدة لدرجة الأعمال في الكونكورس C، سيرتفع عدد صالات طيران الإمارات في مبنى الركاب 3 من سبع إلى ثماني صالات، فيما تستهدف الناقلة توسيع شبكة صالاتها العالمية إلى 42 صالة، تشمل ثماني صالات بمطار دبي الدولي.

29,26 مليار دولار استثمارات الخليج بالتكنولوجيا

بلغت استثمارات الصناديق السيادية الخليجية في التكنولوجيا العالمية والبنية التحتية الرقمية نحو 29,26 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من 2026، بزيادة 37,8٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مع تصاعد الرهانات على الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات ومراكز البيانات، حسبما كشفت مؤسسة Global SWF لفوربس الشرق الأوسط.

ويشمل الرقم استثمارات قطاع التكنولوجيا والإعلام والاتصالات (TMT)، إلى جانب صفقات محددة بصورة منفصلة في مراكز البيانات والبنية التحتية الرقمية العابرة للحدود. ولا يمثل القيمة السوقية الحالية لمحافظ الصناديق في هذه القطاعات.

وتظهر البيانات، التي تغطي الفترة حتى 29 أكتوبر، أن الصناديق السيادية الخليجية نفذت 54 استثمارا في قطاعات التكنولوجيا والإعلام والاتصالات بقيمة 25,9 مليار دولار، مقابل 32 استثمارا بقيمة 17,6 مليار دولار خلال الفترة نفسها من 2025. وارتفعت حصة هذه القطاعات إلى 22,1٪ من إجمالي قيمة استثمارات الصناديق السيادية الخليجية، مقارنة بـ9,2٪ قبل عام، رغم تراجع إجمالي استثماراتها من 191,6 مليار دولار إلى 116,8 مليار دولار.

وعالميا، ارتفعت استثمارات الصناديق السيادية في التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية إلى 50,34 مليار دولار خلال أول 10 أشهر من 2026، مقابل 30,11 مليار دولار في الفترة نفسها من 2025. ورغم نمو الاستثمارات الخليجية، تراجعت حصتها من الإجمالي العالمي إلى 58,1٪، مقابل 70,5٪ قبل عام، مع تركز جانب كبير من الاستثمارات العالمية الجديدة في صفقات مرتبطة بالذكاء الاصطناعي لصناديق من خارج المنطقة، وفقا لبيانات أولية أرسلتها Global SWF إلى فوربس الشرق الأوسط.



وقال رئيس قسم الأبحاث والبيانات في Global SWF، دانيال بريت، لفوربس الشرق الأوسط إن التكنولوجيا أصبحت أحد أكبر مجالات الاستثمار السيادي الخليجي، إذ ارتفعت حصة قطاعات التكنولوجيا والإعلام والاتصالات إلى 28,1٪ من عدد استثمارات الصناديق الخليجية، مقارنة بـ18,7٪ في 2025.